على غرار بعض الجيوش العربية ، يصل به الى نفي هذا الوضع الخاص وتأكيد قيام مثل هذه الظاهرة . اضافة الى ذلك فان ايراد هذا السبب الوحيد والعام جدا لسهولة القضاء على الحالة الوطنية داخل الجيش ، يأتي على حساب تجاهل عوامل اخرى اعمق تتعلق بمدى عمق الارتباط بالقضية الوطنية لغالبية هؤلاء الضباط ، والفترة الزمنية القصيرة التي برزت خلالها هذه الحالة الوطنية والتي نتجت عن الخلل الآني والمحدود الذي أصاب المؤسسة العسكرية بعد تعريب الجيش ، وكونها كانت بفعل عوامل خارجية (الوضع العام في المنطقة) اكثر منها داخلية ، اضافة الى عامل اساسي هام وهو الوضع الخاص للمؤسسة العسكرية الاردنية . ● ملاحظة اخرى ، وهي الخلط الذي وقع فيه الكاتب بين موقف الغالبية العظمى من الضباط الوطنيين من انقلاب الملك ، وموقفهم من الانقلاب على الملك (ص ٩٦ و٩٧) . كان بديهيا ان تنكر الحركة الوطنية بجناحيها المدني والعسكري ادعاء الملك انها كانت تدبر انقلابا ضده وللاطاحة بعرشه ، ولا سيما انه استند على هذا الادعاء لضرب الحركة الوطنية واقالة الحكومة الوطنية ، الا ان هذا لا يعني انه لم يكن هناك تفكير بالانقلاب على الملك ، لقد كان هناك تفكير واعداد لمثل هذا الانقلاب لدى معظم الضباط الوطنيين وبشكل خاص البعثيين منهم ، ولا سيما بعد بروز التناقض بين الملك والحكومة الوطنية على ضوء بروز الدور الاميركي في المنطقة . الفصل الخامس : قمع الحركة الوطنية وبروز التأثيرات الاميركية (١٩٥٨ — ١٩٦٧) : لقد شهدت تلك الفترة تراجع الحركة الوطنية وقصور اساليب عملها عن مواجهة اعباء المرحلة بعد الضربات الشديدة التي وجهت اليها ، الا ان هذا لم يمنع قيام انتفاضات جماهيرية في ظروف معينة. فقد قامت هبة جماهيرية عمت مدن الاردن جميعها عقب صدور بيان ١٧ نيسان ١٩٦٣ باعلان الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق . كما قامت انتفاضة جماهيرية عقب الاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع ليلة ٦٦/١١/١٣ ، واستمرت الانتفاضة عدة ايام ، ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى . لقد كانت هذه الانتفاضات تعبيرا عما تختزنه الجماهير من قدرة وطاقة على التحرك فيما لو توفرت لها قيادات وطنية قادرة على توجيهها الوجهة الصحيحة . غير انه بالرغم من هذه الانتفاضات التي كانت وليدة ظروف معينة فقد كانت الحركة الوطنية في حالة ركود ، أثرت في اضعاف دور خاص على الجيش وجعلت من الانقلاب العسكري السمة البارزة والمميزة للحركة الوطنية في هذه الفترة . لقد شهدت الفترة التي أعقبت العام ١٩٥٧ بروز اكثر من محاولة انقلابية ، الا ان هذه المحاولات كانت هشة ومحدودة وكانت بسهولة تكتشف وتجهض . والملاحظ هنا ان الكاتب لم يحاول ان يتعمق في بحث هذه الظواهر الانقلابية، طبيعتها ، عمقها الوطني ، مدى ارتباطاتها بالحركة الوطنية في الاردن ، هل كانت بفعل عوامل داخلية ام بفعل عوامل خارجية . مدى تأثيرها داخل الجيش ، لماذا كانت هذه الحالات تبرز فقط في وحدات المدفعية والهندسة والطيران — الى حد ما — ولم تكن تظهر في الوحدات المدرعة . على ماذا يدلل فشل هذه الظواهر الانقلابية المتعددة ؟! ان الكاتب لا يرى الا سببا اساسيا لفشل هذه الانقلابات وهي انها « جاءت في وقت تعاني منه الحركة الجماهيرية في الاردن حالة من الحصار الشديد » (ص ١٠٤) . وهنا مرة اخرى ينفي الكاتب العوامل الاساسية وينفي تحليله عن الوضع الخاص للجيش الاردني ، ومن الاسباب الاخرى التي يوردها كملاحظات « ان القيادات الوطنية والمعارضة داخل الجيش من الضباط لم تضع في اعتبارها ضرورة اشراك الجندي وضباط الصف وتهيئتهم ذهنيا له » (ص ١٠٤) . ان هذا التصور في الواقع يطبع كل الانقلابات العسكرية لان طابعها تآمري ومجال نشاطها يكون محدودا وضمن اوساط محددة ، ان اشراك الجندي والاطارات الواسعة من رتب الجيش الصغيرة لا يمكن ان يتم الا من خلال وجود حركة وطنية يكون اساس عملها العمل الجماهيري ويدخل نشاطها ضمن الجيش باعتباره احدى تشكيلات المجتمع التي لا بد من تجنيدها في العمل الوطني وليس باعتباره أداة التغيير الاساسية بالقيام بانقلاب عسكري . بالاضافة الى ذلك فانه يرى ان « التنافسات والانقسامات القبلية في صفوف الضباط الوطنيين بين شمالات ووسط وجنوب [كان لها] آثار سيئة على تحرك تلك المجموعات » (ص ١٠٥) ، وهنا يقع الكاتب في تناقض ظاهر ففي الوقت الذي يؤكد فيه ان الضباط الوطنيين كانوا من « ابناء القرى والمدن » وانه لم